NPT/CONF.2005/SR.7

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

24 October 2005
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي كيروس دوارتي ..... (البرازيل)

ثم: السيد هايتربيرغ (نائب الرئيس) .....(ألمانيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

05-33359 (A)
0533359

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد دولهوف** (أوكرانيا): قال إنه مما يؤسف له أن الفجوات الواسعة التي شابت نظام منع الانتشار النووي في السنوات الأخيرة تضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحت ضغوط شديدة وتدفع إلى التشكيك في مصداقيتها. وأضاف أنه يجب على المؤتمر الحالي أن يرسم مسار عمل لرفع مستوى تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومواجهة التحديات الحالية وسد الفجوات الموجودة في النظام. ورأى أن ثمة حاجة لترسيخ نتائج مؤتمري الاستعراض التاريخيين في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وأن الإخفاق في ذلك سيؤدي إلى تآكل إضافي في نظام منع الانتشار النووي، ويؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل خطير. وقد مر أحد عشر عاما على اتخاذ أوكرانيا قرارها المشهود بالتخلي عما كان يمثل ثالث أكبر مخزون نووي في العالم. وقد كان هذا القرار حاسما من أجل إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، كما اعتبر من بين العوامل التي أدت إلى إحراز نتائج ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥. وأكد أن حكومته تواصل تعليق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية المعاهدة وامتثالها الصارم.

٢ - ومضى يقول إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كان عنصرا حيويا في جهود منع وقوع أسلحة نووية في أيدي الإرهابيين. وأن أوكرانيا تلتزم التزاما صارما بالقرار وتدعو الدول الأخرى إلى السير على هذا المنوال.

٣ - وأعرب عن ارتياح وفده للتقدم المحرز في تدعيم اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وقال إن أوكرانيا كانت من بين الدول التي طالبت من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في صيف ٢٠٠٤ عقد مؤتمر دبلوماسي لتعديل الاتفاقية. وقد تم إحراز تقدم بطيء، لكنه مطرد، في تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعتبر البروتوكول الإضافي، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من نظام الضمانات، أداة بالغة الأهمية للحفاظ على بيئة تكفل الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون التهديد بالانتشار. ولهذا يجب دعم دور الوكالة في مجال التحقق. وأضاف أن نظام الضمانات يعتبر أيضا شرطا لازما لكفالة فعالية ومصداقية نظام عدم الانتشار النووي. وتقوم حكومته حاليا بإتمام الإجراءات القانونية المحلية اللازمة لإنفاذ البروتوكول الإضافي. كما أنها تشارك بنشاط وتلتزم بشكل صارم بكافة الأنظمة الرئيسية المتعددة الطراف لضوابط التصدير التي ترى ضرورة زيادة تعزيزها.

٤ - وفيما يتعلق بالإجراءات الجديدة التي يتخذها المجتمع الدولي لمنع الانتشار النووي، قال إن أوكرانيا تسعى للتوصل إلى أساليب لزيادة مشاركتها في المبادرة العالمية للحد من التهديدات التي دشنت في عام ٢٠٠٤، وفي المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي أثبتت فعاليتها الشديدة. وأضاف أن الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة البلدان الثمانية تنطوي أيضا على قدرات كبيرة لمجابهة الاتجاهات السلبية في مجال منع الانتشار ونزع السلاح النووين. وترحب حكومته بالتقرير المرحلي لمجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته المجموعة في سي آيلاند في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وهي مستعدة للمساهمة في مواصلة تطوير الشراكة العالمية استنادا إلى الخبرة المكتسبة من تنفيذ لبرنامج التعاون للحد من التهديدات.

٥ - واستطرد يقول إن حكومته تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى السعي لتحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السابعة من المعاهدة. وينبغي أن يكون تخفيض الترسانات النووية، وبشكل خاص وفقا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، تخفيضا دون رجعة، وأن

تسعى الدولتان المعنيتان الحائزتان أسلحة نووية إلى تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وفقا للمبادرة الرئاسية النووية في عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٢.

٦ - ورأى أن المشاكل التي تصادف في تنفيذ البنود المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح في المعاهدة ينبغي أن تعطى أهمية متساوية، وأنه لن يمكن إنجاز تقدم في مكافحة الانتشار النووي بدون اتخاذ خطوات ملموسة تهدف إلى نزع السلاح النووي، والعكس بالعكس.

٧ - وتدعو حكومته جميع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن، إلى الالتزام بدون تأخير أو شروط بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبشكل خاص الدول الأربع والأربعين التي يعتبر تصديقها على المعاهدة ضروريا لبدء نفاذها. وأضاف أن أوكرانيا كميسّرة إقليمية لمؤتمر عام ٢٠٠٣ لتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستواصل تشجيع النفاذ المبكر للمعاهدة وفقا للإعلان النهائي للمؤتمر، وأنها حثت جميع الدول ذات القدرات النووية على الالتزام بوقف دولي لتجارب الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، رأى ضرورة بذل كل الجهود لتجاوز المأزق السياسي الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح والبدء بمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨ - ومضى يقول إن الوضع في شبه الجزيرة الكورية لا يزال يبعث على القلق. وأكد أنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن طموحاتها النووية وأن تستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلتزم بتعهداتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بدون إبطاء واتفاقية الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأخرى المعنية ألا تألو جهدا لاستئناف المحادثات السداسية لحل الأزمة.

٩ - وقال إن ضمانات الأمن الملزمة قانونا للدول الحائزة للأسلحة النووية قِبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعزز نظام منع الانتشار النووية تعزيزا كبيرا لأنها تزيل حوافز السعي إلى الحصول على القدرات. وأضاف أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يسهم مساهمة كبرى في النظام الدولي لعدم الانتشار النووية ونزع السلاح. وترحب أوكرانيا بالجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة.

١٠ - وأضاف قائلا إنه يعتبر تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال معاهدة عدم الانتشار أمرا هاما. وأن حكومته تدعم ورقة العمل التي قدمتها مصر وهنغاريا واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وبولندا والسويد عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ودعا المؤتمر إلى تشجيع الدول على تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار (A/57/124).

١١ - واختتم بقوله إن نجاح مؤتمر الاستعراض الحالي سيعتمد بشكل كبير على قدرة الأطراف على الاتفاق على اتخاذ تدابير موضوعية لمواجهة التحديات الملحة الراهنة، وأنه يجب على المؤتمر، فوق كل شيء، أن يضمن بقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحدة من العناصر الرئيسية للسلم والأمن وأن يظهر فعالية عملية الاستعراض.

١٢ - تولى السيد هايتزبيرغ (ألمانيا) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٣ - **السيد نيل** (جامايكا): قال إن المؤتمر الحالي يوفر الفرصة لتقييم سلامة وكمال معاهدة عدم الانتشار وإن وفد بلده يشاطر خيبة الأمل التي أعرب عنها كثيرون آخرون

حيال إحراز تقدم حقيقي في جدول أعمال نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقال إنه منذ انعقاد مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ كان هناك شعور بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعاني أزمة. وقد أدى تطوير أسلحة نووية جديدة ورفع مستوى قدرات الأسلحة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وإمكانية حصول أطراف من غير الدول على الأسلحة النووية، وانسحاب دولة عضو من المعاهدة وتوجيه اتهامات إلى بعض البلدان بأنها تشكل جزءا من شبكة لزعزعة الاستقرار، إلى الإسهام في تعزيز الشعور بانعدام الأمن. وبدأت بعض الدول أيضا التركيز بشكل متزايد على الخيار النووي لأغراض الدفاع عن النفس، مما يعرض للخطر التوازن الدقيق بين أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار التي توختها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٤ - ولاحظ أن استعراض الأعوام الخمسة الماضية يظهر، على أية حال، بعض التطورات الإيجابية القليلة مثل: الخطوات الإضافية المتخذة لكفالة عالمية المعاهدة بانضمام كوبا وتيمور - ليشتي؛ وزيادة عدد الدول الموقعة والمصدقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاق المبرم بين دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وتستمر جامايكا في التأكيد على الدور الذي تقوم به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز أنظمة عدم الانتشار ونزع السلاح. وتثني على حكومة المكسيك لاستضافتها المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والذي ينبغي أن يولى الاعتبار الواجب في المؤتمر الحالي لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٥ - واستطرد يقول إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم الاهتمام بالقدر نفسه بالمحاور الثلاثة للمعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار وضمانات الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ورأى وجوب الالتزام نصا وروحا بالصفقة العظيمة بين عدم الانتشار ونزع السلاح التي ساعدت على وضع المعاهدة. وأضاف أن استمرار تطوير وتكديس الأسلحة النووية من جانب القلة له مردود واحد وهو تحريض الآخرين على تحدي التسيّد الذي تمارسه هذه القلة، وبذلك تقويض أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. ورأى أن العبء الرئيسي للمسؤولية عن هذا الوضع لا بد أن تحمَّل للدول الحائزة للأسلحة النووية لأنها تقاعست عن الوفاء بمسؤولياتها بموجب المادة السادسة. وأنه ينبغي معالجة هيمنة شواغل منع الانتشار التي تجور على نزع السلاح. وبالمثل، ينبغي للمؤتمر النظر في سبل تدعيم نظام نزع السلاح من خلال تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وطلب كذلك أن تخضع ترتيبات المجموعات الخاصة من أجل دعم عدم الانتشار لنقاش عالمي وحكومي دولي قبل دمجها كجزء من نظام معاهدة عدم الانتشار.

١٦ - وأكد استمرار الأهمية البالغة للمحافظة على الالتزامات المشمولة بالمادة الرابعة. ففي زمن تتضاءل فيه الموارد وترتفع تكاليف الطاقة تبقى الفوائد المكتسبة من التطبيق السلمي للطاقة النووية ذات قيمة للعالم النامي؛ وينبغي ألا ينكر سبيل الوصول إليها على أساس تفسير انتقائي محدود للأحداث. وأضاف أنه ينبغي تدعيم واحترام دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير الرصد والتحقق اللازمين وأن جامايكا التزمت من طرفها التزاما كاملا بنظام الضمانات.

١٧ - واختتم كلمته قائلا إن المعاهدة توفر أفضل إطار متعدد الأطراف لمعالجة الشواغل الأمنية للمجتمع الدولي. وأنه ينبغي للدول الأطراف أن تستمر في إيجاد سُبل لتدعيم المعاهدة على أساس توسيع نطاق التعاون وزيادة فهم المعاهدة وتعزيز الثقة فيها.

١٨ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن بلده الذي يتمتع بسجل لا تشوبه شائبة في مجال عدم الانتشار يتعهد بالالتزام الكامل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد اختارت حكومته، بدون شروط، أن تبقى غير نووية. كما أن التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها قائم على التزاماتها الدستورية بنزع السلاح العام الكامل. وأضاف أن بنغلاديش أبرمت أيضا اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها البروتوكول الإضافي، وأصبحت طرفا في جميع المعاهدات المتصلة بنزع السلاح، بما فيها اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة التقليدية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

١٩ - ويدعو وفد بلده إلى قيام جميع الدول بتنفيذ الخطوات الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، ويشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم من قِبل الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا السياق. وتأسف حكومته للجمود الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح الذي يحتاج إلى إخضاع أساليب عمله لاستعراض جدي. وتحث الدول على البدء بمفاوضات بنية حسنة للتوصل إلى معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بتخفيض الترسانات النووية بموجب ترتيبات تبرم خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن بنغلاديش تشعر بالقلق أيضا نتيجة استمرار تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية أكثر تعقيدا ودقة تزيد أيضا من احتمال استعمال مثل هذه الأسلحة. كما تأسف لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد.

٢١ - وينبغي لأي إجراءات جديدة يتم اقتراحها في المؤتمر الحالي أن تتجنب الحد من حقوق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة.

٢٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن حكومته تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم بما فيها الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وأثنى على دول آسيا الوسطى الخمس لإنشائها مثل هذه المنطقة في منطقتها. وترحب حكومته أيضا بمركز منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. لكنها تأسف لإحباط جهود إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط وتدعو إسرائيل إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الفور وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٣ - وتعلق بنغلاديش أهمية خاصة على تحقيق عالمية المعاهدة. وتشعر بالتشجيع إزاء قرار الهند وباكستان وقف نشاط إجراء تجارب نووية إضافية. غير أنها تدعو البلدين للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترحب حكومته بقرار كوبا وقرار تيمور - ليشتي بالانضمام إلى المعاهدة.

٢٤ - وأضاف أنه يعتبر الضمانات الأمنية السلبية حيوية لتعزيز المعاهدة لأنها تثني البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية عن خيار حيازة هذه الأسلحة. ولذلك تدعو حكومته الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التأكيد مجددا على التزامها بتوفير الضمانات الأمنية السلبية التي تعزز بشكل كبير حظر انتشار الأسلحة النووية.

٢٥ - وطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز أنظمة الضمانات والتحقق وبرامج المساعدة التقنية، وبشكل خاص في مجالات الصحة والزراعة والبيئة والصناعة. وينبغي على

الدول الأطراف أن تضمن للوكالة الموارد اللازمة لإنجاز هذه المهام. وقال إن حكومته تدرك الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي وإعطاء زخم لهذه القضايا الفائقة الأهمية، وتشجع استمرار مساهمتها في أنشطة تهدف إلى خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتدعم حكومته أيضا حركة رؤساء البلديات لمناصرة السلام ورؤيتهم لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٦ - ولأن الأمن لا يتحقق بصنع الأسلحة بل بصنع السلام عن طريق إقامة الصلات بين الشعوب، تقدم بنغلاديش كل سنة قرارا من أجل إرساء ثقافة السلام، وتوصي بأن ينعكس ذلك في تقارير الأمين العام المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وأن يتم إنشاء آلية في الأمانة العامة لهذا الغرض.

٢٧ - **السيد مينون** (سنغافورة): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقرونة بنظامها للضمانات المتكاملة، لا تزال تمثل الدعامة الرئيسية للنظام العالمي لمنع الانتشار وإحدى أفضل الضمانات لأمن الدول الصغيرة مثل سنغافورة. وأشار إلى أنها تمثل المعاهدة العالمية الوحيدة المكرسة لاحتواء الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

٢٨ - وأضاف أنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يبني على التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الخمس الماضية لضمان استمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كأفضل دفاع ضد انتشار الأسلحة النووية. ولا بد أن تحشد المعاهدة أيضا الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم حول الخطوات العملية الثلاث عشرة لتحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار التي ووفق عليها في مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٩ - وقال إن امتثال مختلف المعاهدات المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد السلاح ونزع السلاح، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما زال يمثل أولوية رئيسية لدى سنغافورة. وأضاف أنه ينبغي تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية واعتماد البروتوكول الإضافي معيارا جديدا لعدم الانتشار. وأهاب بالدول الأطراف التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تفعل ذلك بدون إبطاء. وأعرب عن أمل حكومته في أن يجري إبرام بروتوكول إضافي في أقرب فرصة ممكنة.

٣٠ - وقال إن وفده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام مجددا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيد بالتزاماتها، بما في ذلك التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعا المؤتمر أيضا إلى أن يستطلع السبل الكفيلة بتعزيز قدرة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التعامل مع حالات مشابهة في المستقبل.

٣١ - وقال إن سنغافورة ترحب بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وفقا لمعاهدة موسكو لعام ٢٠٠٠، بتخفيض حيازتهما من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية بحلول عام ٢٠١٢ وتشجعهما على الإسراع بنزع الأسلحة النووية. وأضاف أن سنغافورة دأبت على تسديد نصيبها الكامل المقرر في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في تبادل المعارف النووية ونشر فوائدها. وفي إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الخاصة بالتعاون التقني، أنجزت سنغافورة أيضا عددا من البرامج التدريبية لصالح بلدان ثالثة، كما اضطلعت بأنشطة أخرى في مجالات مثل الحماية من الإشعاع، والطب النووي.

٣٢ - وأضاف أنه في الوقت الذي تؤيد فيه سنغافورة الجهود المبذولة لمساعدة الدول في جني ثمار تسخير الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، فإنه من الحيوي ضمان عدم الانتشار وامتثال التزامات الضمانات فيما يتصل بنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ولأنشطة التعاون التقني التي ينبغي أن تنفذ في امتثال صارم للمعايير الدولية للسلامة والأمن النوويين.

٣٣ - وأضاف أن كشف شبكة متطورة وسرية للمشتريات النووية تعرض من خلالها المواد والأجهزة والتكنولوجيا النووية كان مبعث قلق عميق. وأنه من الحتمي على الدول بذل الجهود الفردية والجماعية لمكافحة مثل هذه التهديدات والاستمرار في إيجاد سبل لتعزيز التعاون الدولي. وقال إن سنغافورة من ثم تدعم التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالرغم من أنه ينبغي لتعددية الأطراف أن تشكل حجر الزاوية في النظام العام لعدم الانتشار وتعزيز الأمن العالمي، فإن مبادرات أخرى مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تعتبر ذات أهمية في تدعيم الجهود الدولية الحالية لمكافحة الانتشار. وأكد أن عمل فريق الخبراء عن النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي يمثل أيضا مساهمة في تلك الجهود.

٣٤ - واستمر قائلا إنه يجب إعطاء وزن متساو لجميع جوانب الالتزامات التي اضطلعت بها الدول الأطراف وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا، تدعو سنغافورة إلى التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لجميع المحاور الثلاثة للمعاهدة، وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. واختتم كلمته قائلا إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة أساسية في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي، وأنها تتطلب توطيد أركانها لمواجهة تحديات الانتشار الجديدة.

٣٥ - **السيد لي ليونغ منه** (فييت نام): قال إن غياب المعاملة المتساوية في البعدين الرأسي والأفقي لعدم الانتشار له مردود واحد هو تأخير الزمن الذي يكون فيه العالم خاليا من الأسلحة النووية. وفي الوقت الذي التزمت فيه الأغلبية الساحقة التي تضم أكثر من ١٨٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية بنظام عدم الانتشار، فإن نزع السلاح لم يلق نفس المستوى من التوكيد من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالرغم من أن تلك الدول تعهدت في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ بالامتثال للمادة السابعة من المعاهدة امتثالا تاما، لا تزال هناك آلاف من الأسلحة النووية، وكثير منها في حالة تأهب، ولم تستأنف بعد مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ورأى أن مذاهب الأمن الجديدة المثيرة للقلق تعطي دورا أكثر بروزا للأسلحة النووية مما يعرض سلطة المعاهدة وأهميتها للخطر.

٣٦ - وأضاف أنه مما يدعو للأسف رهن ضمانات الأمن التي تمنحها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول التي آثرت طوعا عدم حيازة أسلحة نووية بشروط. واعتبر أن التوصل المبكر إلى اتفاق شامل وغير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن يحوز اهتمام مؤتمر الاستعراض.

٣٧ - وأشار إلى مؤتمر أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا، قائلا إن المؤتمر أكد مجددا إيمانه بأن هذه المناطق تعتبر إجراء هاما لنزع السلاح. وإنه مما يبعث على التشجيع أن أكثر من ١٠٠ دولة وقّعت معاهدة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وطالب بضرورة استمرار الجهود لتنفيذ القرار الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ بشأن إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ورأى أن توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية بروتوكولات إنشاء هذه المناطق هو واحد من أكثر العوامل أهمية في فعالية المعاهدات المنشئة لها. وترحب حكومته باستعداد الصين

توقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة جنوب شرق آسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بانكوك).

٣٨ - واستطرد قائلا إن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية الذي يمثل الركن الثالث من المعاهدة يماثل في أهميته ركني عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويشارك وفده القلق إزاء الاتجاه نحو فرض قيود غير ضرورية على تصدير المواد والمعاهدات والتكنولوجيا المكرسة للأغراض السلمية إلى الدول النامية. وأضاف أنه يؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويثني على ما تبذله من جهود لضمان الامتثال، غير أن وفده يعتقد أن ثمة إمكانية لإيجاد توازن أفضل بين مواردها المكرسة لأغراض الحماية ومواردها المكرسة للمساعدة التقنية.

٣٩ - واختتم كلمته قائلا إن المعاهدة تضطلع بدور حيوي في منع انتشار الأسلحة النووية، غير أن مستقبلها معرض للخطر. وعلى المجتمع الدولي أن يقرر ما إذا كان يرغب في المضي قدما على طريق إحراز التقدم من خلال استعادة أهميتها، أو أن يسمح ببساطة باستمرار اضمحلال ثقة الدول في المعاهدة.

٤٠ - **السيد كيروغا أرانيبار** (بوليفيا): قال إن على مؤتمر الاستعراض تدعيم المعاهدة وإعادة تنشيطها، ليس فقط بسبب التغيير الحاصل في السياسة النووية من جانب بعض الدول، أو بسبب الرفض المستمر من قبل بعض آخر من الدول التصديق عليها، وانسحاب إحدى الدول منها، بل أيضا وبسبب ازدياد خطر وقوع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف من غير الدول، وبشكل خاص المجموعات الإرهابية. وقال إن الانتشار الرأسي والأفقي يشكل تهديدا لبقاء جميع الدول الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة، الحائزة أسلحة نووية وغير الحائزة لها. غير أن المجتمع الدولي لم يدرك بشكل كاف ذلك الخطر، بالرغم من أن الآثار المدمرة لأي كارثة نووية أمر لا يخفى أبدا على أحد.

٤١ - وأضاف قائلا إن المعاهدة هي أفضل أداة متوافرة لتوفير الرصد العالمي للعمليات التكنولوجية من أجل ضمان عدم استخدام الطاقة النووية بطريقة غير منضبطة. غير أنه لا يمكن الاستفادة منها استفادة كاملة بدون استعداد جميع الدول الحائزة تكنولوجيا نووية لتشجيع أوسع تبادل ممكن في البحوث العلمية، والمعلومات والمعدات الهادفة إلى كفالة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

٤٢ - وطالب بتحسين المعاهدة وبأن تبقى بمثابة حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار بالرغم من التحديات التي تواجهها. ورأى أن مؤتمر الاستعراض يتيح فرصة لجميع الأطراف للتأكيد مجددا على إرادتها السياسية في مواصلة وتوطيد التقدم المحرز في عام ١٩٩٥، وبشكل خاص في الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أقرت في عام ٢٠٠٠. وتشارك بوليفيا القلق المتزايد بشأن المأزق الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وترحب بوليفيا بإعلان المؤتمر بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في المكسيك، وتؤكد استمرارها في دعم جميع المبادرات الهادفة إلى إنشاء مثل هذه المناطق في كل منطقة من مناطق العالم. وقد أنشأت بوليفيا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعهد البوليفي للعلوم والتكنولوجيا النووية.

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إن نظام الأمن الجماعي للقرن الحادي والعشرين يقتضي تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنفاذها المبكر كدليل ملموس على فعالية تعددية الأطراف.

٤٤ - **السيد كاستيلون دوارتي** (نيكاراغوا): بدأ كلمته بالتأكيد على الأهمية القصوى للمعاهدة من أجل مستقبل

المجتمع الدولي؛ ولذلك فإنه يحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، كما يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنضم مجددا إليها كعضو كامل. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض مخزوناتها من أجل منع الانتشار وكفالة التحرك من أجل التدمير الكامل لجميع الأسلحة النووية، وباعتبار ذلك الضمان الوحيد المطلق لتحقيق الأمن. وفي هذا السياق رأى أن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقّعها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ تمثل خطوة إلى الأمام.

٤٥ - وذكر أن نيكاراغوا، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى توفير ضمانات كافية، بما في ذلك التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم ضد التهديد باستعمال هذه الأسلحة أو استعمالها ضد الدول غير الحائزة لها. وأضاف أن وفده يشعر بالقلق أيضا لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، وأن وفده يدعو الدول المشار إليها في المرفق الثاني إلى توقيعها والتصديق عليها بدون مزيد من الإبطاء.

٤٦ - وأضاف أن اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ساهم مساهمة كبيرة في قضية عدم الانتشار من خلال التأكيد على ضرورة منع الأطراف من غير الدول من الحصول على سبيل إلى تكنولوجيا الأسلحة والمواد النووية والعوامل البيولوجية والكيميائية. وقال إن القيام في الآونة الأخيرة بإقرار الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي كان خطوة إيجابية أيضا، وإن نيكاراغوا تأمل في أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.

٤٧ - واختتم كلمته قائلا إن وفده مقتنع بأن وجود الأسلحة النووية يشكل خطرا على بقاء الإنسانية وإن الضمانة الحقيقية الوحيدة على عدم استعمالها، أو التهديد باستعمالها، هو القضاء عليها قضاء مبرما.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.